

المستوطنات تحصيل حاصل فماذا عن غور الأردن

ضم الغور ينسف خيار الدولتين ويضع الأردن في مأزق

عاد غور الأردن مجدداً إلى دائرة الضوء بعد قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية. ويُعتقد أن السلطة السياسية في إسرائيل ستحاول الاستفادة من هكذا وضع لترسيم قرار ضم الغور الذي سيغني بالضرورة نفس خيار حل الدولتين.

المدينة، التي يعتبر الفلسطينيون شطرها الشرقي عاصمة لدولتهم الموعودة، في أبريل 2018، ثم اعتراف واشنطن في مارس الماضي بهضبة الجولان السورية أرضاً إسرائيلية، وأخيراً وليس آخراً القرار الذي أعلن على لسان وزير الخارجية مايك بومبيو، الاثنين الماضي، بالاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية.

وواضح من خلال هذا التمشي أن إدارة ترامب، وبتوافق مع الإسرائيليين، تعمل على تفكيك أسس السلام القائمة، لخلق وضع جديد يتماهى وما تصبو إليه إسرائيل سواء على صعيد توسيع نطاق حزامها الأمني وأيضا احتكار أكثر ما يمكن من مقدرات الفلسطينيين.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في كلمة مصورة له، نشرها على موقعه الرسمي على تويتر بعد ساعات من الاعتراف الأمريكي بالمستوطنات، إن "القرار التاريخي من الإدارة الأمريكية يتيح لنا فرصة فريدة لتحديد الحدود الشرقية لإسرائيل وضم غور الأردن".

وسبق أن تعهد نتنياهو في حملته الانتخابية الأخيرة في سبتمبر الماضي بضم غور الأردن في حال نجح حزبه الليكود (يمين) في حصد أغلبية مريحة من مقاعد الكنيست الـ120، وتولى مجدداً رئاسة الحكومة.

وتجاوز نتنياهو هذه المرة مجرد التلويح بالسير في هذا الخيار الذي يعني إنهاء فرص التفاوض على خيار حل الدولتين مع الفلسطينيين إلى خطوة عملية ترجمت في موافقته على تفعيل مشروع قانون بشأن المنطقة.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته وافق على تفعيل مشروع قانون حول ضم غور الأردن، يُعيد إعلان واشنطن عن قرارها الجديد بشأن المستوطنات والذي تتواصل التلميحات الدولية والإقليمية به دون أن يكون لها في واقع الأمر أي أثر. وتكلمت صحيفة جيروزاليم بوست، عن العضو الكنيست في حزب الليكود شارين هاسكل، التي قدمت نص المشروع، أن "القانون يحظى بدعم الكامل من رئيس الوزراء"، داعية إلى إعفاء مشروعها من فترة الانتظار الإلزامية، التي تبلغ ستة أسابيع، ليصبح من

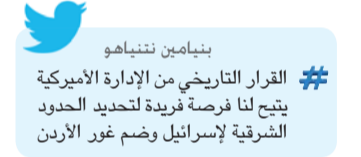


صابرة دوح
صحافية تونسية

يُمهد قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالمستوطنات الطريق أمام إسرائيل لضم منطقة غور الأردن التي تشكل نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، وهو ما سيغني إنهاء حلم الفلسطينيين بقيام دولة مستقلة خاصة بهم، في حال تحقق.

وعلمياً، نحو 85 بالمائة من مساحة غور الأردن الممتدة من بحيرة طبريا في الشمال وحتى البحر الميت، خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ولا يسمح للفلسطينيين بدخول هذه المنطقة تحت نرائع مختلفه وبالتالي فإن ضمها مسألة وقت تحددته السلطة السياسية في إسرائيل، بناء على الظروف الدولية، والأوضاع الداخلية، التي يبدو أنها مواتية اليوم.

ويعتقد قادة إسرائيل، وحتى المعارضة، أنه من الأفضل استغلال وجود الإدارة الأمريكية الحالية لترسيم هكذا مشروع استراتيجي بالنسبة إليهم، وسط ترجيحات بأن ذلك سيتم خلال أقل من عام، ارتباطاً بانتهاء الأزمة السياسية الداخلية (في علاقة بالشلل الحكومي)، وأيضا بالانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستجري في نوفمبر 2020، ويخشى من أن تأتي رياحها بما لا تشتهيها السفينة الإسرائيلية.



وسبق أن صرح زعيم تحالف أزرق أبيض بيني غانتس، الذي فشل مؤخراً في تشكيل حكومة إسرائيلية، رداً على سؤال بشأن موقفه من دعم ترامب لمنافسه نتنياهو على خلفية اعترافه بالضم الإسرائيلي للجولان قبيل انتخابات أبريل الماضي، بأن لا مشكلة لديه، طالما أن ذلك يخدم مصلحة إسرائيل.

وحصدت إسرائيل في الفترة الأولى من رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة وفي حيز زمني ضيق، مكاسب لم يكن أحد يتوقعها، بدءاً باعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لها في ديسمبر من عام 2017، ثم نقل السفارة الأمريكية إلى



خطة مصيرية

الأردن الذي سيجد نفسه في وضع خطير لجهة خشية من تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وهو الذي يعاني من شح خطير في المياه، ويصنف من بين الدول الأكثر فقراً مائياً.

وليس هذا فقط ما يلقق الأردن بل أيضا هذه الخطوة ستعني تهجير الفلسطينيين الموجودين في المنطقة ويقدّر عددهم بنحو 65 ألف، حسب آخر الإحصائيات، والمعضلة الأكبر هي نسف خيار دولة فلسطينية، لصالح صنع أخرى ترتبط بالأردن، وهذه المسألة ستؤثر بشكل مباشر على الأخير.

وسبق أن حذر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الموجود حالياً في الولايات المتحدة، من تداعيات "كارثية" في حال أعلنت إسرائيل ضم غور الأردن، مشيراً إلى أن "الخطوة سيكون لها أثر مباشر على العلاقات بين الأردن وإسرائيل، ولن يوفر ذلك الظروف المناسبة لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات".

ويشكل غور الأردن أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل، حيث يقع ضمن مجال أطول حدود لإسرائيل مع دولة عربية أي الأردن الذي كان الغور تحت سيادته قبل عام 1967. وبالتالي فإن السيطرة عليه ضرورة أمنية وفق وجهة النظر الإسرائيلية.

ويلقب غور الأردن بسلة الغذاء الفلسطينية، بالنظر إلى خصوبة أراضيه، واحتوائه على موارد مائية ضخمة ممثلة في نهر الأردن، والعديد من الآبار الجوفية. وتضع إسرائيل نصب أعينها هذه الموارد في ظل فقر مائي تعاني منه كامل المنطقة. ويتوقع، حسب الدراسات، أن يتفاقم خلال العقود المقبلة، ولن يؤثر ضم إسرائيل لغور الأردن فقط على الفلسطينيين الذين سيدعون أنفسهم محشورين في مساحة تقل عن 40 بالمائة من المساحة الجمالية للضفة الغربية، مقسمة إلى عدة كانتونات -في ظل انتشار المستوطنات- وفقيرة في حيث الموارد الطبيعية، بل أيضا على

طالب الرئيس رؤوفين ريفلين، الخميس، من الكنيست ترشيح نائب قاصر على تشكيل حكومة لتجنب إجراء انتخابات، بعد إعلان غانتس عن قفله في هذه المهمة سبقه في ذلك نتنياهو، وسط توقعات ضعيفة بإمكانية نجاحه (الكنيست) وأن التوجه الأقرب يبقى الذهاب في خيار حله وإجراء انتخابات.

ويدرك الليكود أنه حتى أشرس منافسيه لن يكون لهم القدرة على الاعتراض على توقيت ضم غور الأردن، لأن ذلك سيجهلهم في مواجهة مع الجمهور الإسرائيلي بمختلف تلميحاته وتوجهاته، كما أن هذا الهدف كان في صلب اهتمامات الحكومات المتعاقبة منذ عقود. وبالتالي فإن النقاط هذه الفرصة ليس محل تفكير أو جدال، بغض النظر عن الطرف السياسي الأكثر استفادة.

واحتلت إسرائيل الضفة الغربية بما في ذلك غور الأردن، إلى جانب القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية، في حرب يونيو عام 1967.

الممكن التصويت عليه الأسبوع المقبل. وحثت هاسكل نواب أحزاب أزرق أبيض وإسرائيليين والعمال-غيشير لدعم جهود الليكود لترسيم مشروع القانون قائلة "هذا المشروع المهم سيحصل على أغلبية 80 صوتاً في الكنيست". ووفق جيريون اليم بوست، ستمتصت للجنة التنظيمية في الكنيست، التي يترأسها النائب عن تحالف "أزرق أبيض" أفي نيسنكورن على المشروع.

ولا يخلو عرض هذا المشروع في هذا التوقيت أيضاً من حسابات سياسية تتعلق بنتنياهو المحاصر بقضايا فساد، والذي يجد في ضم غور الأردن هدية ثمينة يمكن أن يسوقها لناخبي الليكود، خاصة وأن البلاد تسحر نحو انتخابات جديدة متوقع إجراؤها في مارس المقبل، حيث من المستبعد أن يحصل أعضاء الكنيست إلى اتفاق بشأن ترشيح أحدهم لتشكيل حكومة تنهي الأزمة الداخلية التي تعصف بالبلاد منذ العام 2018. وفي سابقة من نوعها في تاريخ إسرائيل،

بأي حسابات تتوسط واشنطن لحل أزمة سد النهضة؟

رد على الغريم الروسي أم تهيئة لمناخ يضمن المصالح الأميركية في أفريقيا

المتحدة بوساطتها واحتمالات استغلالها من أطراف دولية، مثل الصين، لتحقيق أهداف تتعارض مع الأهداف والمصالح الأميركية في المنطقة.

وبالعودة إلى الخلافات حول سد النهضة، فإن إثيوبيا تأمل في أن تصل إلى إنتاج الطاقة الكهرومائية في غضون ثلاث سنوات، وهي المدة المقررة لماء خزان سد النهضة خلفاً للرغبة المصرية في أن يكون ماء الخزان بوتيرة أبطأ تستغرق سبع سنوات على الأقل.

وفي حال أخفقت أطراف الأزمة في التوصل إلى اتفاق، سيكون على وزراء خارجية الدول الثلاث العودة إلى المادة العاشرة من إعلان 2015.

وأكد وزراء خارجية الدول الثلاث بعد انتهاء اجتماع واشنطن على التزامهم المشترك بالتوصل إلى اتفاق شامل ومستدام وفق أسس المنفعة المتبادلة بشأن تشغيل سد النهضة، بما يتسجم مع إعلان "المبادئ" لعام 2015.

ووفقاً لإعلان المبادئ، تتعهد الدول الثلاث بتقاسم الموارد المائية على نحو ينصف الجميع. وتتحقق أدبيس أبابا عن أنها لا تنوي الإضرار بالمصالح المصرية وأن الهدف من بناء السد هو توفير الطاقة الكهربائية، بينما تتخوف القاهرة، والخرطوم أيضاً، من أن يؤدي ملء خزان سد النهضة الواقع على رافد النيل الأزرق إلى تقليل كمية المياه المتدفقة إليها والتي تعاني من "شحة" كبيرة قبل البدء بملء خزان السد.

التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات المتوقعة تتعدى خمسة مليارات دولار لاستكمال المراحل النهائية لبناء السد التي لم تكتمل بعد.

إلى جانب ذلك، فإن اجتماعات سوتنسي بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإثيوبي برعاية روسية خلال استضافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القمة الأفريقية الروسية في أكتوبر الماضي، ينظر إليها مراقبون على أنها أحد أهم دوافع الرئيس الأمريكي للتوسط.

الولايات المتحدة تدرك خطورة أزمة سد النهضة واحتمالات تصاعد الأزمة بما يهدد الأمن الإقليمي في منطقة حيوية للمصالح الأميركية

ويسعى ترامب لتحقيق إنجازات خارجية قد تساعده في حملته الانتخابية القادمة للتجديد له لفترة رئاسية ثانية في انتخابات نوفمبر من العام المقبل 2020. ويمكن للوساطة الأميركية المساعدة في منع أي أعمال حربية في تلك المنطقة الحيوية للمصالح الأميركية لضمان تدفق التجارة الدولية عبر قناة السويس، لكن هناك احتمالاً في عدم جدية الولايات

استعدادها حشد مليون إثيوبي للقتال دافعا عن السد، وهو الأمر الذي ردت عليه القاهرة برفضها لذلك التصريح، وقبولها دعوة واشنطن لحوار ثلاثي يشمل أدبيس أبابا والخرطوم.

ويؤيد دونالد ترامب إجراء مباحثات ثلاثية بشأن أزمة سد النهضة والتوصل إلى اتفاق تعاون بين الدول الثلاث، وتوفير المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات وصولاً إلى حلول مرضية للجميع، كما يهدف إلى أن يكون الاتفاق بمثابة خارطة طريق ملزمة لجميع الأطراف.

ويكتسب اجتماع واشنطن أهميته من دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة بالإضافة إلى البنك الدولي كتشريك دائم في المحادثات، كما أن الاجتماع الذي جاء بدعوة أميركية يعد قبولاً ضمنياً من إثيوبيا باستئناف المفاوضات وموافقة على الدعوة المصرية لدخول وسيط دولي، وهو ما رفضته إثيوبيا حينذاك.

وتدرك الولايات المتحدة خطورة أزمة سد النهضة واحتمالات تصاعد الأزمة بما يهدد الأمن الإقليمي في منطقة حيوية للمصالح الأميركية.

في مقابل ذلك، ذهب خبراء أمريكيون إلى التأكيد على وجود دوافع شخصية لدى الرئيس الأمريكي في التدخل كوسيط بين طرفي الأزمة الرئيسيين، إثيوبيا ومصر.

ويرجح هؤلاء وجود فرص لاستثمارات كبيرة لشركات مرتبطة بالرئيس الأمريكي والتي تشير بعض

للرد على التحركات الروسية في القارة الأفريقية خاصة بعد عقد الأخيرة للقمة الروسية- الأفريقية لمناقشة ملف سد النهضة والخلافات حوله، يرى آخرون أن للولايات المتحدة مصالح أخرى في المنطقة تريد الحفاظ عليها ما أجبرها على الدعوة لخفت التوتر خاصة بين القاهرة وأديس أبابا.

وعقد الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإثيوبي اجتماعاً في 24 أكتوبر الماضي في سوتنسي الروسية على هامش أعمال التي دعت بالولايات المتحدة للنزول بتفليها لضمان تسوية ملف سد النهضة. وفيما يرى البعض من الخبراء الأميركيين أن خطوة واشنطن تأتي



إبتسامات لا تتجاوز حدود المجاملة